

EXTRACTED OIL & DERIVATIVES Co.
iso 9001-14001

Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex

Tel : 002 03 3817928-3816326

002 03 3818089-3817259

Fax : 002 03 38 13199

Marketing Sector : Tel : 3817259-3818093

E_mail: extacted oils@hotmail.com



شركة الزيوت المستخرجة ومنتجاتها

الحاصلة على شهادة الأيزو 9001-14001

المركز الرئيسي 5 ش قنال السويس - محرم بك

تليفون : ٢٨١٧٩٢٨ - ٢٨١٦٣٢٨ / ٠٢

٢٨١٧٢٥٩ - ٢٨١٨٠٩٢ / ٠٢

فاكس : ٢٨١٢١٩٩ / ٠٢

قطاع التسويق : ٢٨١٦٩٥٤ - ٢٨١٨٠٩٢

ص.ب : محرم بك

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح - الاسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف ان نرفق لسيادتكم الرد على تقريرى السادة مراقبى الحسابات عن الفحص

المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٣١/٣/٢٠١٨ .

مع التفضل بالاستلام ،،،،،

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

محاسب / سمير عبد العظيم البنا



الفرع التجارية

فرع دمياط الجديدة ، الحى الاول - المجاورة الاولى محل رقم ٨

فرع القاهرة ٧ ش عزت باشا المطرية - تليفاكس : ٠٢/٢٥٠٥٤٦٤

فرع السادات ، خلف نادى النجوم

فرع المنصورة ٢٤ درب الويشى - متضرع من شارع الحوارت - ٠٥٠/٢٢٤٧٨٠٢

الرد	الملاحظة
<p>نوضح أن ارض قطاع مصانع محرم بك تنقسم إلى عدة قطع بياناتها كالتالي:- <u>القطعة الاولى:</u> - بمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م^٢ مستأجرة من محافظة الاسكندرية بموجب العقد الشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ وقد حصلت الشركة على حكم قضائي نهائي و إقرار من المستشار القانوني لحماية املاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ قرش وتم اتخاذ إجراءات شهر تلك القطعة وقام الشهر العقاري بإبلاغ املاك الدولة لحضور مندوب عنها للإقرار بالملكية لصالح الشركة ولم يحضر وتم الالتجاء إلى القضاء المستعجل و الدعوى محدد لها جلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ لالزام جهة الادارة بالتوقيع علي العقد. وتم احوالها للدائرة (١٧) مدني جزئي محرم بك وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة . <u>- القطعة الثانية :</u> مساحة ١٦٨٢٥,١٨ م^٢ مستأجرة من محافظة الإسكندرية بموجب العقد الشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ مقام عنها الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ك.ك. الاسكندرية للمطالبة ببراءة ذمة الشركة من مقابل الانتفاع والزام جهة الادارة بتحرير عقد بيع . ويجلسة ٢٠١١/٦/٢٧ صدر حكما تمهيديا باحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل لبحث الدعوى وبعد أن تم ايداع ادارة الخبراء للتقرير ثبت منه عدم تنفيذ اللجنة لمنطوق الحكم التمهيدي وعدم اعمال قواعد السقوط وبراءة الذمة والالتفات عن مستندات هامة وفاضلة . فتم ايداع مذكرة بالاعتراضات على تقرير الخبراء و صدر بها حكما تمهيديا بقبول اعتراضات الشركة والاعادة لمكتب خبراء وزارة العدل بلجنة ثلاثية وتم تأجيلها لجلسة ٢٠١٨/٥/٢٩ لورود تقرير لجنة الخبراء . <u>- القطعة الثالثة :-</u> مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م^٢ مستأجرة بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٩٩/٦/١١ وقد قامت الشركة بسداد ثمن الأرض المقدر وقت التأجير للقطع الثلاث سالف الذكر بالأدوات الآتية: - إنذارا عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧,٢ جنيه - عن مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م^٢ تم تسليمه لموظف خزينة جهاز حماية املاك الدولة - فتحي مرسى أحمد. - إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨,١٦٠ جنيهها عن مساحة ٢٠١٦٨٢٥,١٨ و مساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م^٢ - وجدير بالذكر أن تلك القطعتين الثانية و الثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى •• مما سبق يتضح ان الشركة التزمت بسداد قيمة الارض في الموعد المحدد وطبقا للبند الحادي عشر من عقود الايجار . الوعد بالبيع بشروط المصانع وتطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ٥٧ وفي نفس الوقت قامت بسداد القيمة الايجارية عن الثلاث قطع حتى عام ٢٠٠٠ (مرفق عدد ٣ شهادة من حى وسط) و الشركة حصلت على حكم قضائي نهائى وإقرار من المستشار القانوني لحماية املاك الدولة بتملك الشركة للقطعة الاولى بمساحة ٦٠٤٢,٣٠ م^٢ بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ جنيه وتم الالتجاء للقضاء المستعجل وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨</p>	<p>(١) لم تنته الشركة من اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لنقل ملكية وتسجيل اراضي بمصنع محرم بك بمساحة ٤٣ الف متر مئبته بدفاتر الشركة بنحو ٧٦ ألف جنيه وهي محل نزاع قضائي مع محافظة الاسكندرية التى تطالب بمقابل انتفاع عنها بنحو ٢٢٢,٠٧ مليون جنيه منه نحو ٢٤ مليون جنيه عن عام ٢٠١٨ . <u>بتعيين اتخاذ ما يلزم تكوين المخصصات اللازمة و مراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال .</u></p>

مصدق عليه

برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة . لالزام جهاز حماية املاك الدولة بالتوقيع على عقد نقل الملكية لصالح الشركة طبقا لحكم القضاء النهائي الصادر في هذا الشأن .
وهناك عدد ٢ دعوى للتطعنين الأخرتين بالمطالبة بنقل ملكيتها لصالح الشركة أسوة بالقطعة الأولى نظرا لكون الشركة مسددة قيمة الأرض منذ عام ١٩٩٤ .

- المطالبة المالية :-

فوجئت الشركة بجهاز حماية املاك الدولة يرسل مطالبات بمبالغ باهظة لا تتناسب مع الواقع - و لم تتوصل لأسس المحاسبة التي بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لاكثر من مرة و آخر مذكرة تم إرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بإرسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير التصوين والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لتترك الأمر للقضاء حيث أن هناك منازعات منظورة أمام القضاء ونفس الأمر للسيد / رئيس الوزراء والذي بدوره قام بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية لتترك الأمر للقضاء .

وهناك دعوى مرفوعة من الشركة ضد المحافظة وجهاز حماية املاك الدولة بشأن عدم أحقيتهم في المطالبة بمقابل الانتفاع لسداد الشركة لقيمة الأراضي وقيل السداد كانت الشركة تسدد مقابل الانتفاع بانتظام .

- مع العلم أن المبلغ المدرج بحساب / الاراضى و البالغ ١٦٥ ألف جنيه يتضمن الاتى :

٣٥٩٦٧,٢٠٧ ثمن قطعة ارض مساحتها ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢

٤٠٠١٨,١٦٠ ثمن قطعتين مساحة ١٦٦٨٢٥,١٨٠ م٢ و ٢٦٠٤٢,٣٤٠ م٢

١٢٦٤٦,١٦٣ فرق فى القيمة المقدرة للثلاث قطع اراضى .

٦٩٥٨٦,٨٢٥ قيمة مصاريف ردم وتمهيد الارض الخاصة بالمصينة الجديدة

٦٥٧٠,٥٩٩ قيمة اراضى مقام عليها المباني بالمنبع عام ١٩٦٣ .

بالنسبة لباقى مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م٢ فهي عبارة عن الأتى :-

٢٠١٤٠٠ م٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وبناء على محضر الاجتماع المؤرخ فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشأن إنهاء هذا النزاع الذى كان قائما آنذاك وذلك بحضور كل من السيد / نبيل الليثى مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة السيد / شوقى الحناوى - مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة وباعتماد رأى المستشار القانونى للسيد معالى الوزير .

وقد قامت شركة الغازات بالتنازل عن القضايا المرفوعة منها ضد شركة الزيوت وتسليم الشركة جميع المستندات الدالة على حيازتها لتلك المساحة .

-أما بالنسبة لباقى المساحة وقدرها ١٦٦٠٠ م٢ تقريبا فهي ناتجة عن دمج الشركة الحديثة للأغذية بشركة الزيوت المستخلصة والذي تم بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات و المنشآت وقرار وزير الصناعة

(٢) لم تقم الشركة بإثبات ونقل ملكية وتسجيل اراضى بمصنع محرم بك بمساحة ١٤٠٠ متر آلت للشركة بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ ، وكذا مساحة نحو ١٧ ألف متر آلت للشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات و المنشآت .

يتعين اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة واثبات قيمة الاراضى يذاتر الشركة ومراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال.

عبدالله

الورد على تقرير مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/٠٣/٣١

<p>المكمل للقانون السابق و الصادر برقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بدمج بعض الشركات والمنشآت فى شركة الزيوت المستخلصة و منتجاتها و المنشور بعدد جريدة الوقائع المصرية رقم ٧٦ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ وهذا بعد تأسيس شركة الزيوت المستخلصة الذى تم بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة برقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>-وقد قامت الشركة بتقديم طلب لصحة و نفاذ عقد البيع بالطلب رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٩٩ والذى أسفر عن أن التعامل جزء من مسطح أكبر لتلك العقود المبرمة مع المحافظة و تبين من ذلك أنها شائعة أى أن مساحة ٢م١٦٦٠٠ فهى ناتجة عن القرارات السابق ذكرها .</p>	
<p>تم صدور قرار رقم ٢١٦ بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ بتشكيل لجنة لأعداد الدراسة الفنية الخاصة بتلك الأجزاء .</p> <p>تم احضار الفاتورة الضريبية من شركة اسكندرية للزيوت و جرى اتخاذ اجراءات استرداد الضريبة وكذلك حصر الحالات الماثلة .</p>	<p>(٣) بلغت قيمة اضافات الاصول الثابتة - الات حتى ٢٠١٨/٣/٣١ نحو ٧٦٤ الف جنيه و قد تضمنت ما يلي :-</p> <p>• نحو ٤٤٩ الف جنيه اصناف من قطع غيار و ظلمبات مصروفة لمصانع الشركة لم تقدم الشركة دراسة فنية بشأن رسميتها بالخالفه للقواعد و الشروط الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الاصول الثابتة و اهلاكاتها .</p> <p>• نحو ٣١٥ الف جنيه قيمة ماكينة تعبئة زيوت مشتراة من شركة الاسكندرية للزيوت و الصابون شاملة ضريبة القيمة المضافة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد الضريبة طبقا للمادة (٣٠) بند ٤ من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن ضريبة القيمة المضافة . يتعين اتخاذ ما يلزم و اجراء التصويب و حصر الحالات المماثلة .</p>
<p>س يتم التمسوية فور ورود الأسرار النهائية</p>	<p>(٤) تم تقدير سعر الطن من زيت الترمين الخام (صويا) المورد لحساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية بمبلغى ١٥٧٤٠ جنيه ، ١٥٥٠٠ جنيه للطن فى ٢٠١٨/٣/٣١ بزيادة نحو ١١٩٠ جنيه ٢١٠٦ ، جنيه (على الترتيب) عن الاسعار المحددة من الشركة القابضة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ . مما ادى الى تضخيم المخزن من خامات الزيت بنحو ٤٤ مليون جنيه فى ٢٠١٨/٣/٣١ و لم تقدم الشركة المؤيدات المستندية بتحديد اسعار الزيت الترميني الخام ، بالاضافة الى عدم تحديد اسعار كمية ٢٠٦٩٢ طن زيت صويا موردة من شركتى اسكندرية للبشور ، و الوطنية للزيوت حتى ٢٠١٨/٣/٣١ قدرتها الشركة ١٥٥٠٠ جنيه / طن خلافا للسعر الوارد من الشركات المذكورة بمبلغ ١٤٠٥٠ جنيه ، ١٣٨٧٥ جنيه على التوالي</p> <p>يتعين اتخاذ ما يلزم بشأن تحديد اسعار الزيوت الموردة للشركة فى ٢٠١٨/٣/٣١ و مراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال</p>

عقود

الرد على تقرير مراقبي الحماز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/٠٣/٣١

<p>تم صدور قرار رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ بتشكيل لجنة لدراسة إعادة النظر في توزيع التكلفة الغير مباشرة ما بين الأقسام المختلفة حسب ما تتطلبه الكميات المنتجة بالمصانع .</p>	<p>(٥) تم تخفيض تكلفة الانتاج عن الفترة من ٢٠١٧/٧/١ وحتي ٢٠١٨/٣/٣١ بنحو ٢٣,٨٨٣ مليون جنيهه تمثل ٥٠ ٪ من مصروفات اقسام خدمية متنوعة لا تعمل بكامل طاقتها من اجور و مستلزمات سلعية و خدمية طبقا لقرار مجلس الادارة رقم ٢٠١٨/٢/١٦٠٩ دون اعداد دراسة فنيه و مالية لتحديد تكلفة المنتجات بما يؤثر على تكلفة مخزون الانتاج التام و تحت التشغيل في ٢٠١٨/٣/٣١ . يتعين اتخاذ اللازم و اجراء التصويب .</p>
<p>جاري اتخاذ اللازم نحو عمل الدراسة المطلوبة .</p>	<p>(٦) سبق ان قدرت الشركة الانخفاض في قيمة المخزون لاصناف رائدة و بطيئة الحركة و تالفة بنحو ٧,٠٣٥ مليون جنيهه في ٢٠١٧/٦/٣٠ دون تقديم دراسة فنية في تاريخ المركز المالي للشركة في ٢٠١٨/٣/٣١ . يتعين اتخاذ اللازم و مراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال .</p>
<p>تم عمل التصويب اللازم بالتسويات أرقام ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ عمليات أبريل ٢٠١٨</p>	<p>(٧) تكرار قيد نحو ١,٧٦٧ مليون جنيهه بحسابي الاعتمادات المستندية لشراء بضائع و المخزون السلي / الخامات يمثل قيمة اعتمادات مستندية لشراء خامات حيث تم قيدها بحساب الارصدة الدائنة الاخرى باسم مكتب رائدكو للتخليص الجمركي بالخطا . يتعين اجراء التصويب اللازم .</p>
<p>جاري اتخاذ اللازم نحو عمل الدراسة المطلوبة .</p>	<p>(٨) لم تقدم لنا الشركة دراسة للمديونيات المتوقفة و المرحلة منذ سنوات و قدرات الانخفاض في قيمتها بنحو ٧,٥٥٤ مليون جنيهه طبقا لارصدة العملاء المتوقفين في ٢٠١٧/٦/٣٠ . يتعين اتخاذ اللازم و اجراء التصويب</p>
<p>سبق عرض الامر علي الجمعية العمومية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ و قد افادت الشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال مناقشة الموضوع امام الجمعية بانه توجد لجنة مشكلة من وزارة المالية و وزارة التموين و البنك المركزي و تقوم بعملها الان لتحديد الفروق التي ستتحملها وزارة المالية .</p>	<p>(٩) ضمن حساب الارصدة الدبنة نحو ٣١١,٠٨٠ مليون جنيهه فروق اسعار مستحقة للشركة عن تسليمات زيت التمويني من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ دون تحديد الجهة التي ستقوم بسدادها و لم يتم تحصيلها حتى ٢٠١٨/٣/٣١ . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيلها .</p>

رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب

رئيس قطاع الشؤون المالية

محاسب / سمير عبدالعظيم عبدالحميد

محاسب / مصطفى عبدالعزيز

<p>نوضح أن ارض قطاع مصانع محرم بك تنقسم إلى عدة قطع بياناتها كالتالى :-</p> <p><u>القطعة الاولى:</u></p> <p>- بمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ مستأجرة من محافظة الاسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ وقد حصلت الشركة على حكم قضائي نهائي وإقرار من المستشار القانوني لحماية أملاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ قرش وتم اتخاذ إجراءات شهر تلك القطعة وقام الشهر العقاري بإبلاغ أملاك الدولة لحضور مندوب عنها للإقرار بالملكية لصالح الشركة ولم يحضر وتم الالتجاء إلى القضاء المستعجل والدعوى محدد لها جلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ لالزام جهة الادارة بالتوقيع على العقد.</p> <p>وتم احالتها للدائرة (١٧) مدني جزئي محرم بك وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة.</p> <p>- <u>القطعة الثانية :</u></p> <p>مساحة ١٦٨٢٥,١٨ م٢ مستأجرة من محافظة الإسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠.</p> <p>مقام عنها الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٠ ك٠ الاسكندرية للمطالبة ببراءة نسبة الشركة من مقابل الانتفاع والزام جهة الادارة بتحرير عقد بيع .</p> <p>وبجلسة ٢٠١١/٦/٢٧ صدر حكما تمهيديا بحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل ليبحث الدعوى وبعد أن تم ايداع ادارة الخبراء للتقرير ثبت منه عدم تنفيذ اللجنة لمنطوق الحكم التمهيدي وعدم اعمال قواعد السقوط وبراءة الذمة والالتفات عن مستندات هامة وفاصلة.</p> <p>فتم ايداع مذكرة بالاعتراضات على تقرير الخبراء وصدر بها حكما تمهيديا بقبول اعتراضات الشركة والاعادة لمكتب خبراء وزارة العدل بلجنة ثلاثية وتم تأجيلها لجلسة ٢٠١٨/٥/٢٩ لورود تقرير لجنة الخبراء.</p> <p>- <u>القطعة الثالثة :-</u></p> <p>مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ مستأجرة بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٩٩/٦/١١ وقد قامت الشركة بسداد ثمن الأرض المقدر وقت التأجير للقطع الثلاث سالفة الذكر بالأنذرات الآتية:</p> <p>- إنذارا عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧,٢ جنيه - عن مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢ تم تسليمه لموظف خزينة جهاز حماية أملاك الدولة - فتحي مرسي أحمد.</p> <p>- إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨,١٦٠ جنيها عن مساحة ٢٠١٦٨٢٥,١٨ م٢ ومساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ - وجددير بالذكر أن تلك القطعتين الثانية والثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى .</p>	<p>(١) لم يتم الانتهاء من اجراءات تسجيل ونقل الملكية باسم الشركة لاراضي مصنع محرم بك بمساحة قدرها ٦١٠٦٠ متر مربع بالإضافة الي المخزن بمدينة المنصورة بمساحة قدرها ١٢٩ متر مربع والمحل بمدينة سوق بمساحة قدرها ٢٩ متر مربع كما لم يتم حسم الخلاف مع جهاز حماية املاك الدولة وحي وسط الاسكندرية بشأن مقابل حق الانتفاع لارض مصنع محرم بك والتي بلغت طبقاً لآخر مطالبة واردة للشركة حتى عام ٢٠١٨ نحو ٢٢٢,٠١٧ مليون جنيه .</p>
---	--

أشرف لطفى حجازى

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفي حجازي عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/٠٣/٣١

<p>• مع سبق يتضح ان الشركة التزمت بسداد قيمة الارض في الموعد المحدد وطبقا للبيد الحادى عشر من عقود الايجار •</p> <p>الوعد بالبيع بشروط المصانع وتطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ٥٧ وفى نفس الوقت قامت بسداد القيمة الاجارية عن الثلاث قطع حتى عام ٢٠٠٠ (مرفق عدد ٣ شهادة من حى وسط) و الشركة حصلت على حكم قضائى نهائى واقرار من المستشار القانونى لحماية املاك الدولة بتملك الشركة للقطعة الاولى بمساحة ٢٦٠٤٢,٣٠ بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ جنيه وتم الالتجاء للقضاء المستعجل وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفه .</p> <p>لا لزام جهاز حماية املاك الدولة بالتوقيع على عقد نقل الملكية لصالح الشركة طبقا لحكم القضاء النهائى الصادر فى هذا الشأن •</p> <p>وهناك عدد ٢ دعوى للقطعتين الأخرتين بالمطالبة بنقل ملكيتها لصالح الشركة أسوة بالقطعة الأولى نظرا لكون الشركة مسددة قيمة الأرض منذ عام ١٩٩٤ •</p> <p><u>- المطالبة المالية :-</u></p> <p>فوجئت الشركة بجهاز حماية املاك الدولة يرسل مطالبات بمبالغ باهظة لا تتناسب مع الواقع - ولم تتوصل لأسس المحاسبة التى بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لاكثر من مرة وأخر مذكرة تم إرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بإرسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير الترموين والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لترك الأمر للقضاء حيث أن هناك منازعات منفلورة أمام القضاء ونفس الأمر للسيد / رئيس الوزراء والذي بدوره قام بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية لترك الأمر للقضاء .</p> <p>وهناك دعوى مرفوعة من الشركة ضد المحافظة وجهاز حماية املاك الدولة بشأن عدم أحقيتهم فى المطالبة بمقابل الانتفاع لسداد الشركة لقيمة الأراضى وقبل السداد كانت الشركة تسدد مقابل الانتفاع بانتظام •</p> <p><u>- أسا بالنسبة لساقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقبدها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى :-</u></p> <p>٢٠١٤٠٠ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وبناء على محضر الاجتماع المؤرخ فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشأن إنهاء هذا النزاع الذى كان قائما آنذاك وذلك بحضور كل من السيد / نبيل الليشى مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة السيد / شوقى الحناوى - مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة وبعتماد رأى المستشار القانونى للسيد معالى الوزير •</p> <p>وقد قامت شركة الغازات بالتنازل عن القضايا المرفوعة منها ضد شركة الزيوت وتسليم الشركة جميع المستندات الدالة على حيازتها لتلك المساحة •</p>	
---	--

حفظ

<p>-أما بالنسبة لباقي المساحة وقدرها ١٦٦٠٠ م تقريبا فهي ناتجة عن دمج الشركة الحديثة للأغذية بشركة الزيوت المستخلصة والذي تم بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقرار وزير الصناعة المكمل للقانون السابق الصادر برقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بدمج بعض الشركات والمنشآت فى شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها و النشر بعدد جريدة الوقائع المصرية رقم ٧٦ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ وهذا بعد تأسيس شركة الزيوت المستخلصة الذى تم بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة برقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>-وقد قامت الشركة بتقديم طلب لصحة ونفاذ عقد البيع بالطلب رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٩٩ والذي أسفر عن أن التعامل جزء من مسطح أكبر لتلك العقود البرمة مع المحافظة وتبين من ذلك أنها شائعة أى أن مساحة ٢م١٦٦٠٠ فهي ناتجة عن القرارات السابق ذكرها .</p> <p>- مع العلم أن المبلغ المدرج بحساب / الاراضى و البالغ ١٦٥ ألف جنيه يتضمن الاتى</p> <p>٣٥٩٦٧,٢٠٧ ثمن قطعة ارض مساحتها ٢م ٢٠٥٥٢,٦٩٠</p> <p>٤٠٠١٨,١٦٠ ثمن قطعتين مساحة ٢م ١٦٨٢٥,١٨٠ و ٢م ٦٠٤٢,٣٤٠</p> <p>١٢٦٤٦,١٦٣ فرق فى القيمة المقدرة للثلاث قطع اراضي .</p> <p>٦٩٥٨٦,٨٢٥ قيمة مصاريف ردم وتمهيد الارض الخاصة بالمصينة الجديدة</p> <p>٦٥٧٠,٥٩٩ قيمة اراضى مقام عليها المباني بالمنع عام ١٩٦٣ .</p> <p>المخزن بمدينة المنصورة البالغ مساحته ١٢٢٩ م ٢ تم حصول الشركة على صحة ونفاذ العقد بالبيع بعريضة مشهرة بالشهر العقارى .</p> <p>المخزن بمدينة سوق البالغ ٢٩ م ٢ تم حصول الشركة على صحة ونفاذ لعقد البيع بعريضة مشهرة بالشهر العقارى .</p>	
<p>ه بالنسبة لأرض قويسنا بمساحة ٨ قراريط و ١٨ سهم تقريبا تحت العجز و الزيادة وكذلك عقارات بمدينة السادات عبارة عن معرض + بديوم و مخزن .</p> <p>ه قد تم وضع اليد عليها من العميل / عبدالحميد حسن الفلاح وذلك مقابل مديونية مستحقة للشركة قدرها مليون وخمسمائة وسبعون الف جنيهها منذ عام ٢٠٠٢ .</p> <p>وقد تم القبض على العميل المذكور بمعرفة الرقابة الادارية وتم التحقيق معه فى القضية رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ تحقيق كسب غير مشروع وبعد ذلك حصلت الشركة على عقود بيع من اولاده بصفتهم وكلاء عنه الا انه صدر قرار بالتحفظ ومنع التصرف فى الممتلكات وقد داومت الشركة على تقديم طلبات لوزارة العدل ادارة الكسب غير المشروع .</p> <p>وبتاريخ ٢٠١٧/٧/٦ ورد للشركة كتاب السيد معالى المستشار / مساعد وزير العدل لادارة الكسب غير المشروع للحضور بمقر الوزارة وتم الحضور وكان</p>	<p>(٢) لم تقم الشركة باثبات قيمة قطعة الارض و المباني التى حصلت عليها من العميل احمد عبد الحميد الفلاح بمدينة السادات وقويسنا عن مديونيته البالغة نحو ١,٥٧٣ مليون جنيه .</p>

شركة

<p>من ضمن طلباتهم موافقة مجلس الإدارة من عدمه على طلب رفع التحفظ على تلك الملكيات العقارية واعتمادها مقابل المديونية المقيدة على العميل /عبدالله حميد حسن الفلاح ونجله احمد وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ٢٠١٧/٦/٣٠ .</p> <p>وتم تقديم طلب بالاكتفاء بالأرض الزراعية بقويسنا ومدينة السادات وفاء للمديونية حيث أن العميل قد توفي إلى رحمة الله وتقدمنا بطلب بذلك مع طلبنا لرفع التحفظ لاتخاذ إجراءات نقل الملكية وأعدت مذكرة من السيد المستشار / محمد حامد - نائب مساعد الوزير وإحالتها لمحكمة الجنايات للتصديق حيث أن العميل قد سبق الحكم عليه بالسجن عشر سنوات في الجناية رقم ١٢٧٠١ لسنة ٢٠٠٢ وتم ذلك في ٢٠١٧/٨/٢١ والحضور أمام محكمة الجنايات في ٢٠١٧/٩/١٤ قد تم تأجيلها لجلسة يوم ٢٠١٧/١٠/٢٤ وقد تم التحصل على قرار من محكمة شبين الكوم برفع التحفظ والمنع من التصرف الصادر برقم ١٣ لسنة ٢٠٠١ عن ممتلكات العميل المدين / عبدالحامد حسن الفلاح لصالح الشركة و الموافقة علي تسويات عقارية عن مديونيات العميل البالغة ١٥٧٠٨١٠ جنيهه .</p> <p>وبيان الممتلكات قطعة أرض مساحتها ٨ قيراط و ١٨ سهم أرض زراعية بقويسنا - داخل كردون المدينة (مباني) - ومعرض بمدينة السادات بمساحة ٢٤٩,٦٠ م^٢ - بديوم ومخزن بمدينة السادات بمساحة ٢٢٠ م^٢ خلاف مساحة ٢١٦٦٠ م^٢ بالباجور - قويسنا - محافظة المنوفية وقد تم تحديد حدودها المساحية لثلاث قطع ٢٣٠٠ م^٢ ، ٢٤٠٠ م^٢ ، ٢٩٦٠ م^٢ .</p> <p>وجارى استلام الصور الرسمية من حكم محكمة جنايات شبين الكوم بالغاء أمر المنع من التصرف بعد تصحيح الأخطاء المادية تمهيدا للتصرف في تلك العقارات والتصرف بالبيع بالمزايدة العلنية لصالح الشركة وتسوية حساب العميل المدين بالدفاتر منذ عام ٢٠٠٠ م .</p> <p>وقد تم تقديم طلب في ٢٠١٧/٨/٢٨ الى مديرية الزراعة بقويسنا وذلك للحصول على شهادة تفيد أن الأرض داخل كردون المدينة وليست زراعية وجرى اتخاذ الاجراءات اللازمة بمعرفة الشركة لنقل الملكية لصالح الشركة مع العلم بأن قيمة الأصول التي تحت يد الشركة تفوق قيمة مديونية العميل المذكور .</p>	
<p>هذه الوحدة مقام عنها الدعوي القضائية رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ م.ك اسكندرية و قد تم إحالتها للخبير وكان آخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعاينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦ والجلسة الأخيرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ .</p>	<p>(٣) - يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه تمثل تكلفة مشروع إنتاج السليكات منذ عام ٢٠٠٣ والذي يوجد بشأنه نزاع قضائي لازال منظورا أمام القضاء .</p>

عبدالله

